تحرك عاجل

19 سبتمبر/أيلول موعداً لمحاكمة الشقيقين أمينة ومصعب العبدولي

مثلت أمينة العبدولي وشقيقها مصعب العبدولي في 27 يونيو/حزيران أمام "المحكمة الاتحادية العليا" في دولة الإمارات العربية المتحدة. وحددت المحكمة يوم 19 سبتمبر/أيلول موعداً للجلسة التالية في محاكمتهما. وأُفرِجَ عن شقيقهما الأكبر وليد العبدولي في 14 مارس/آذار وأُخلِيَت ساحة شقيقتهما الصغرى موزة العبدولي في 30 مايو/أيار.

ففي27 يونيو/حزيران، مثل الشقيقان أمينة العبدولي، وعمرها 33 عاماً، ومصعب العبدولي، وعمره 25 عاماً، أمام "دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا" لدولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى منذ القبض عليهما. وتُحَاكَم أمينة العبدولي بتهمة إنشاء وإدارة حسابين على موقع تويتر، ونشر معلومات بغرض التحريض على كراهية الدولة والإخلال بالنظام العام؛ والتهكم على مؤسسات الدولة والإساءة إلى سمعتها؛ ونشر معلومات كاذبة بخصوص المملكة العربية السعودية، والإدلاء بتعليقات تسيء إلى مسؤول مصري بهدف إفساد علاقات الدولة مع المملكة العربية السعودية ومصر. أما شقيقها مصعب العبدولي، فقد اتُّهِمَ بالالتحاق بالجماعة المسلحة غير الرسمية "أحرار الشام" في سوريا قبل يونيو/حزيران 2013، وتلقي تدريب عسكري. وقد أنكر التهم المنسوبة إليه. وأجلت المحكمة نظر القضية إلى جلسة 19 سبتمبر/أيلول. ونُقِلَ الشقيقان إلى سجن الوثبة في أبوظبي خلال الأسبوع الأول من يوليو/تموز. وأُفرِجَ عن شقيقهما الأكبر، وليد العبدولي، وعمره 35 عاماً، في 14 مارس/آذار دون أن تُوَجَّه إليه أي تهمة.

وكان "جهاز أمن الدولة" ألقى القبض على أمينة العبدولي ومصعب العبدولي يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في منزلهما في إمارة الفجيرة بشمال شرق البلاد مع شقيقتهما موزة العبدولي، وعمرها 18 عاماً، واقتادهم إلى مكان غير معلوم. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، قبض "جهاز أمن الدولة" كذلك على وليد العبدولي بعد أن اعترض علناً على القبض على أشقائه. واحتُجِزَ الأشقاء الأربعة في مواقع سرية. وفي أوائل إبريل/نيسان 2016 مثلت موزة العبدولي أمام "دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا" للمرة الأولة وبُرِّئَت في 30 مايو/أيار من تهمة الإساءة إلى دولة

AMNESTY INTERNATIONAL

الإمارات العربية المتحدة، وقادتها، ومؤسساتها في رسائل قصيرة نشرتها في موقع تويتر في مارس/آذار 2013، وأُفرِجَ عنها.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى إسقاط أي تهم وُجِّهَت إلى أمينة ومصعب العبدولي بسبب ممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير؛
- وحثها على الإفراج عن أمينة ومصعب العبدولي ما لم يُتَّهَما بجرائم جنائية معترف بها في إطار المعايير الدولية ويُحاكَمَا أمام محكمة جنائية عادية وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في استئناف الحكم، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- ودعوتها إلى ضمان حماية الشقيقين من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة والسماح لهما على الفور بالاتصال بمحام وبأسرتهما وتلقي أي رعاية طبية قد يحتاجان إليها.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 29 أغسطس/آب 2016 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء
سمو الشيخ محمد بن راشد المكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 212000
دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 4044 330 4 971+
البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae
تويتر: @HHShkMoh
طريقة المخاطبة: سموكم

وزير الداخلية
الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي،
قرب مسجد الشيخ زايد
ص. ب. 398، أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 4022762 2 971+/ 4415780 2 971+

البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae

طريقة المخاطبة: سموكم

وإرسال نسخ إلى:

ولي عهد أبوظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص. ب. 124

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: **+971 2 668 6622**

تويتر: **@MBZNews**

وابعثوا كذلك بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للإمارات العربية المتحدة المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدراج العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد الموعد المذكور أعلاه.

هذا ثاني تحديث للتحرك العاجل UA 125/16. للاستزادة من المعلومات يرجى الرجوع إلى:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/4166/2016/en/

تحرك عاجل

19 سبتمبر/أيلول موعداً لمحاكمة الشقيقين أمينة ومصعب العبدولي

معلومات إضافية

وليد العبدولي، وأمينة العبدولي، وهي معلمة ولها خمسة أبناء، والطالبة السابقة في المدرسة الثانوية موزة العبدولي، وأخوهما مصعب العبدولي هم أبناء محمد أحمد العبدولي الذي كان رئيس "حزب الأمة الإماراتي" المحظور وضابطاً سابقاً برتبة عقيد في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة. واعتُقِلَ محمد أحمد العبدولي في عام 2005 واحتُجِزَ قرابة عامين دون محاكمة. وسافر لاحقاً إلى سوريا حيث كان المستشار العسكري لقائد عمليات جماعة "أحرار الشام" المسلحة غير الرسمية، وقُتِلَ في 3 مارس/آذار 2013 في بلدة الرقة.

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، اقتيدت موزة، وأمينة، ومصعب العبدولي من منزلهم في قرية الطيبة في إمارة الفجيرة بشمال شرق البلاد على أيدي أفراد من "جهاز أمن الدولة" يرتدون الثياب المدنية فتشوا البيت قبل القبض عليهم دون إبراز أوامر قبض أو تفتيش. وسُمِحَ لأمينة ومصعب العبدولي في 29 نوفمبر/تشرين الثاني بالاتصال الهاتفي بأسرتهما دون الكشف عن مكانيهما. وفي اليوم نفسه قبض "جهاز أمن الدولة" على وليد العبدولي. وكان قد ألقى كلمة عقب صلاة الجمعة قبل ذلك بيومين انتقد فيها القبض على أشقائه الثلاثة. واحتُجِزُوا جميعاً في أماكن لم يُكشَف عنها.

وفي 14 إبريل/نيسان 2016، مثلت موزة العبدولي أمام "دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا" للمرة الأولى منذ القبض عليها واتُّهِمَت رسمياً بالإساءة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وقادتها، ومؤسساتها السياسية والرسمية في رسائل قصيرة نشرتها في موقع تويتر في مارس/آذار 2013 عقب وفاة والدها في سوريا. وكتبت موزة العبدولي، التي كان عمرها آنذاك 15 عاماً، تلك الرسائل رثاءً لأبيها. وعُقِدَت جلستان أخريان في محاكمتها في 2 و16 مايو/أيار. وأفادت خلال محاكمتها بأنه لم يكن مقصوداً بأي شيء مما نشرته الإساءة لأي شخص، أو حكومة، أو مؤسسة. وما كان ينبغي أن تُحَاكَم أمام محكمة للبالغين حيث أن الجرائم التي زُعِمَ أنها ارتكبتها وقعت وعمرها دون سن 18 عاماً. وبُرِّئَت في 30 مايو/أيار وأُفرِجَ عنها.

وتقوم سلطات الإمارات العربية المتحدة، منذ عام 2011، بحملة لم يسبق لها مثيل على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في البلاد. وتقلص الهامش المتاح للمعارضة وتعرض كثير من مواطني الدولة وغيرهم من المقيمين فيها الذين انتقدوا حكومة الإمارات العربية المتحدة، وسياساتها، وأوضاع حقوق الإنسان في البلاد للمضايقة، أو الاعتقال، أو التعذيب، أو أُحيلوا إلى محاكمات جائرة وسُجِنُوا. وقبضت السلطات على ما يزيد على 100 من النشطين والأفراد الذين يتعرضون للحكومة بالانتقاد، ومن بينهم محامون بارزون، وقضاة، وأساتذة جامعيون، واحتجزتهم، وحاكمتهم بتهم موسعة التعريف وتتسم بالعمومية تتعلق بالأمن الوطني أو تتعلق بجرائم إلكترونية في إجراءات لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وبرغم وجود بعض الضمانات المكفولة في دستور الإمارات العربية المتحدة وقوانينها، فعادة ما تُقَابَل حقوق المعتقلين عند القبض عليهم بالتجاهل، ولا سيما في القضايا التي يقوم "جهاز أمن الدولة" بدور فيها. ومن المألوف بشكل عام أن يلقي مسؤولو "جهاز أمن الدولة" القبض على الأشخاص دون أوامر ضبط، ثم يأخذونهم إلى منشآت احتجاز سرية غير رسمية حيث يُحتَجزُون لأسابيع أو لأشهر دون تهمة ودون الاستعانة بتمثيل قانوني. وكثيراً ما يتعرض المحتجزون للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وتَبَيَّن لمنظمة العفو الدولية أن المسؤولين عادة ما يتجاهلون لأشهر محاولات الأسر لمعرفة مكان احتجاز المعتقلين. ويكون المحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي أو في أماكن احتجاز غير معلومة معرضين بشدة لخطر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة. ويُعَد مثل هذا الحرمان من الحرية على أيدي السلطات الرسمية التي تخفي مكان الفرد المحتجز، وتضعه بذلك خارج نطاق حماية القانون، اختفاءً قسرياً، وهو جريمة مُعَرَّفَة في القانون الدولي.

ولا يمكن استئناف أحكام "المحكمة الاتحادية العليا" أمام محكمة أعلى، برغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقتضي أن يكون لكل من يُدان بجريمة جنائية الحق في مراجعة حكم الإدانة والعقوبة أمام محكمة أعلى. وتقضي المادة 101 من دستور الإمارات العربية المتحدة والمادة 67 من القانون الخاص "بالمحكمة الاتحادية العليا" بأن أحكامها نهائية، وملزمة، وغير قابلة للطعن.

الاسم: موزة العبدولي (أنثى)، وأمينة العبدولي (أنثى)، ومصعب العبدولي (ذكر)، ووليد العبدولي (ذكر)

الجنس: من الجنسين

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA: 125/16 رقم الوثيقة: MDE 25/4473/2016 بتاريخ: 18 يوليو/تموز 2016